

دولة الفجور والوقاحة

كلما تشدّدت أجهزة الدولة في قمع الحريّات وفرضت العناوين الكاذبة في الإعلام، كلما زادت واجهاتها السياسية في ادعائها الحرص على الحريّات العامّة. وهكذا تكاثرت المواقف مؤخّراً لبعض المراكز المسماة بالعليا وبدأت تُتحفنا بالتصاريح المتتالية عن سهرها الدائم على الحرية، وجهدها المتواصل لصيانتها، ممّا يدفعنا إلى التساؤل عمّن يفرض الرقابة الذاتية على أجهزة الإعلام، ويرّوج الشائعات على ألسنة المصادر لتضليل الرأي العام وإلهائه،

وعمّن يُبدّل ويحذف الأخبار في مختلف وسائله من دون علم المسؤول عن التحرير، وعمّن يحصر الظهور على شاشة التلفزيون بفئة المتعاونين مع المحتلّ السوري، سواء كان ذلك بالترويج المباشر له، أو بشكل غير مباشر، من خلال القيام بدور معارض احتوائي تنقيسي، كالتّي تقوم به بعض المراجع لاستقطاب السطحيين من المستأين،

وعمّن يعطي الأوامر لأجهزة الترهيب لتهديد الناس بالتوقيف وبقطع الأرزاق وبالاستدعاء المتواصل المرهق، وعمّن يأمر الأجهزة الأمنية بالمراقبة الهاتفية لرؤساء الدولة، ولمصلحة من هذه المراقبة.

لقد قلنا مراراً ونكرّر، بأن مؤسسات الدولة فارغة من الصلاحيات المنوطة بها، وهذه الصلاحيات تمارس من قبل السلطات السورية، وبأن الإدارة والأجهزة اللبنانية مرتبطة مباشرة بهذه السلطات، وتتقدّ توجيهاتها مباشرة، ولا حاجة لأي مركز قرار لبناني إلا للمحافظة على الشكل فقط، وقد وصلت درجة الارتباط إلى حدّ يمكن معه إرسال الوزراء والنواب ورؤساء الدولة إلى منازلهم من دون أن يتأثر سير العمل الحالي بهذا الفراغ.

إن الذين أجلسوا في مقاعد السلطة، هم أول المستعبدّين، بعد أن تنازلوا طوعاً وارتهاً عن حريّتهم وصلاحياتهم، كما قبلوا بشروط رقابة ارتضوها لأنفسهم، لأنها الثمن الذي يُدفع مسبقاً للحصول على اللقب والتشريفات والإثراء، جميع هؤلاء لا يمكنهم الخروج من انصياعهم وتورّطهم، ولا يستطيعون منع رقابة عن الناس مفروضة عليهم، ولا المحافظة على حريّات فقدوها قبل أن يذوقوا طعمها، ويعيشوا معانيها ولو للحظة قصيرة من حياتهم، والأسوأ من الوضع الحكومي في هذا المضمار هو وضع بعض المؤسسات المنشأة أصلاً للدّفاع عن القضايا العامّة، والتي بسبب طموحات أعضائها، تستغلّ موقعها وتتطوّر لتغطية طبقة المتواطئين، متناسين أن التعاون معهم اليوم، هو شراكة لهم، ووحدها مواجهتهم، تعطي براءة الذمّة من العمالة الموصوفة التي يقومون بها.

ولو لم تكن الحكومة اللبنانية مجموعة من الأفعنة لتغطية انتهاك حقوق الإنسان، لتجرّأت وقابلت المؤسسات الدولية أبان مؤتمرها في بيروت، فعجزها عن تبرير جرائمها يدفعها إلى الفرار أمام المراجع الدولية كما يفجر فجورها ووقاحتها عندما تردّ على اللبنانيين.

إنّ شهادات الحقّ للبنان بدأت تُعلن من قبل غير الملزمين بها، فهل سيتلوها من وجب عليه أدائها؟